

نسبة كتاب العين للخليل

The book Al-Ain is attributed to Al-Khalil

maj@younus.net جامعة الملك فيصل بالأحساء - المملكة العربية السعودية.	د. محمد بن عبد الله بن محمد الجغيمان Mohammed Bin Abdullah Bin Mohammed Al-Jughaiman
---	---

الإرسال: 2024/09/11	القبول: 2024/10/08	النشر: 2025/06/30.
---------------------	--------------------	--------------------

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة نسبة كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، ويقدم هذا البحث من الجديد: التنبيه على ما يقع للباحثين من نسبة كل ما في العين للخليل، وقد تم تقسيمه إلى مقدمة ومبحثين ونتائج؛ المبحث الأول: الأعلام المتأخرة عن الخليل في العين، والمبحث الثاني: المسائل النحوية والصرفية، وتوصل إلى وجود نقولات وآراء كثيرة في كتاب العين لا تصح نسبتها إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، بل ولا إلى تلامذته، فيجب على الباحث التحري والتوثق، فإن كانت المسألة منقولة عنه في غير العين من كتب تلاميذه كسيبويه، أو موافقة له فيما اشتهر عنه من القواعد الصرفية والنحوية: صحت نسبتها إليه، وما انفرد به كتاب العين من مسائل يتوقف في نسبتها للخليل. والاعتماد على كتاب العين فقط في بيان آراء الخليل النحوية أو نفيها عنه: فيه خلل كبير، ونتائجه غير موثوقة؛ لأن النص قد لا يكون من الخليل، وإنما من وضع من تعاور على كتاب العين من العلماء والأعراب.

الكلمات المفتاحية: المعجم العربي، النحو، الصرف، الدلالة، اللسانيات.

Abstract:

The current research tends to explore the attribution of the book Al-Ain to Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi. The new thing that it presents is an alert to researchers to what happens to attribute everything in Al-Ain to Al-Khalil. It has been divided into an introduction, two sections and results. The first section sheds light on the figures who came after Al-Khalil in Al-Ain, the second section deals with the grammatical and morphological issues, and it was concluded that through the research there are many quotes in the book that cannot be attributed neither to

Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi, nor to his students. So, a researcher should investigate if the issue was quoted from him in books other than Al-Ain from his students such as Sibawayh, or in agreement with him in terms of morphological and grammatical rules depends on its attribution to Al-Khalil. Relying solely on Al-Ain to know Al-Khalil's grammatical opinions or deny them is a major flaw, and its results are not reliable, because the text may not be from Al-Khalil, but rather from the writings of scholars and Arabs who consulted the Book of Al-Ain.

Keywords: Arabic dictionary, Grammar, Morphology, Semantics, Linguistics

المقدمة:

الخليل ذو عقلية فذة، اتفق من ترجم على شدة ذكائه، ومن شدة ذكائه ابتكاره لبعض العلوم التي لم تكن عند العرب، قال حمزة الأصبهاني مستدلاً على ذلك: "وليس على ذلك برهان أوضح من علم العروض الذي لا عن حكيم أخذه، ولا على مثال تقدمه احتذاه، وإنما اخترعه...، ومن تأسيسه بناء كتاب العين الذي يحصر لغة أمة من الأمم قاطبة، ثم من إمداده سيبويه من علم النحو بما صنف منه كتابه الذي هو زينة لدولة الإسلام" (ابن خلكان، 1900م، ج 2/ص 245).

ويتفق جل العلماء على ما ذكره حمزة، إلا ما أوهمته عبارة لتلميذه النضر بن شميل؛ فإنه سئل عنه، فأنكره، فقبل له: لعله ألفه بعدك، فقال: أَوُخْرِجْتُ من البصرة حتى دفنتُ الخليل بن أحمد؟! (الذهبي، 1405هـ، ج 9/ص 330-331)، ومع هذا ذكر أبو أحمد العسكري بعد قوله: "إني رأيت مشايخنا كالمجمعين على أنّ الخليل إنما عمل بعض الكتاب"، قال: "وقيل: بل عمل حرف العين فقط، وإنّ النضر بن شميل تّمّه بخراسان، واجتمع معه الليث بن المظفر، وعلي بن ساسان الواسطي، فأضافوا إلى الكتاب ما يجوز، وجملاً ممّا لا يجوز، رغبة في أن يكون الكتاب كاملاً تاماً" (العسكري، 1383هـ، 57)، فتعارضت الروايات عن النضر.

ومن تأمل ترتيب العين، وحشو مواده، وأقوال أهل العلم: علم أنهم اتفقوا على أمور ثلاثة:

- (1) تأسيس كتاب العين للخليل.
- (2) في حشو مواد الكتاب ما ليس للخليل.
- (3) فيه أغلاط كثيرة (النووي، ج 1/ص 179).

ثم اختلفوا في نسبة ما له؛ فمن مُغَلِّبٍ لصاحب فكرة الكتاب، فينسب الكتاب كله له، لكنه يتوقف فيما يجده خطأ واضحا كابن دريد وابن فارس، ومن مُغَلِّبٍ لتلميذه الناقل ذلك، والحشي لبعضه وهو الليث فينسب ما فيه له، لكنه ينسب للخليل ما هو واضح أنه له كالأزهري في التهذيب، وفي إطلاق النسبتين إجحاف، ومنهم من يكتفي بالنقل عن العين، دون تخصيص مؤلف، أو يقول: المنسوب إلى الخليل، وربما تكون هذه أسلم الطرق.

وكذا اختلفت الروايات في كيفية دخول هذه الإضافات، فمن زاعم أن الخليل تركه مقطعات، وجمعها الليث (النووي، ج 1/ص 179)، أو أن الخليل أمته، لكن جارية الليث أثلفتته، فأعاده من حفظه (السيوطي، ج 1/ص 560)، أو غير ذلك من الروايات.

وأيا كان الأصح من هذه الروايات: فإنه لا يمكن أن تكون هذه الإضافات مقتصرة على الليث أو النضر، بل فيه ما هو للخليل، وفيه ما ليس لهما، بل أدرج بعد وفاتيهما.

كما أنك تجد في كتاب العين تحبطا واضطرابا، جعلت العلماء يتوقفون في نسبة ما فيه للخليل، وقد ظهر سبب توقف العلماء في نسبته للخليل في مبحثين.

المبحث الأول: الأعلام المتأخرة عن الخليل في العين

وهنا سأذكر ثلاثة نماذج مختلفة:

1) العلماء

ليس مستغربا أن ينقل الخليل عن شيخ من شيوخه كأبي عمرو بن العلاء الذي جرى النقل عنه في ثمانية مواضع (الخليل، ج 2/ص 255، ج 3/ص 160 - 161، 289، ج 4/ص 204، ج 6/ص 132، ج 7/ص 83، 151، ج 8/ص 84).

وليس مستغربا أيضا أن ينقل عن الأعراب الذين تضافرت النقول على أن الخليل سمع منه، كأبي الدقيش القناني الغنوي، والنقل عنه كثير جدا (منه: الخليل، ج 1/ص 50، وغيرها كثير)، وأبي خيرة أفار بن لقيط العدوي (الخليل، ج 5/ص 35، وغيرها)، ونفي نسبة هذه النقول عن الخليل، وإسنادها إلى الليث فيه بعد، فلعل الليث لم يدرك بعض هؤلاء.

أما نقله عن بعض معاصريه، ممن هو في سنه كعبيدالله العنبري قاضي البصرة، (و 100 - ت 168 هـ)، فقد نقل عنه في موضع واحد أنه كان "مولعا بأن يقول: اسفعا بيده، أي خذا بيده،

فأقيماه" (الخليل، 1/ص341)، ففيه نوع غرابة، ومع ما فيه من الغرابة فليس فيه دليل قوي على أن غير الخليل كاتب هذا.

لكن الغريب أن ينقل الخليل عمن هو في طبقة تلاميذه أو عمن لم يدركوا الخليل، بل ولدوا بعد وفاته، ففي العين نقولات عن العلماء ك:

(1) سيبويه (و 148 - ت 180 هـ)، وهو أشهر تلاميذ الخليل، ويصغره بقرابة الخمسين سنة، وفي العين ثلاثة نقول، معنى (الكرع) (الخليل، 1/ص200، سيبويه، 1988م، (4/43))، و(جدعته) (الخليل، 1/ص219، سيبويه، 1988م، (4/58))، و(أراق وهراق) (الخليل، (3/365))، وكلها في كتاب سيبويه.

وعلى كل فهذه ثلاثة نصوص، من البعيد أن يستقيها الخليل من تلميذه مع تمكنه هو من سماع العرب، أو نقلها عن مشايخه.

(2) أبي عبيدة معمر بن المثنى (و 110 - ت 209 هـ)، أحد تلامذة الخليل.

وجاء في العين نقلاً عنه، الأول بيت أنشده للنابعة (الخليل، ج 4/ص245)، والثاني تكلم فيه عن قراءة الحسن البصري يقرأ: {إنها ترمي بشرر كالقصر كأنه جمالات صفر} (المرسلات: 33)، ثم ذكر تفسيرها عنه (الخليل، ج 5/ص59)، ولم أقف على هذا النص في مجاز القرآن لأبي عبيدة.

(3) الأصمعي (و 122 - ت 216 هـ)، من أكابر تلامذة الخليل، وإمام من أئمة اللغة، ونقل عنه في العين في موضع واحد، هو: "يقال: عقم الله رحمها عقمًا، ولا يقال: أعقمها" (الخليل، ج 1/ص185).

(4) أبي عبيد القاسم بن سلام (و 157 - ت 224 هـ)، وتوفي الخليل وعمره 13 سنة. جاء النقل عنه في موضعين، الأول: "الجنة: نبذ الشعير" (الخليل، ج 1/ص98)، وهذا النص موجود في كتاب أبي عبيد في (أبو عبيد، 1404هـ، (1/393))، أما النقل الثاني فهو في تفسير قولهم: (إنها لوطباء شديدة الصماح تحب النكاح) (الخليل، ج 3/ص129)، ولم أقف عليه في شيء من كتب أبي عبيد.

(5) محمد بن زياد، ابن الأغراني، أبو عبد الله (و 150 - ت 231 هـ)، أحد أئمة اللغة، ويصغر الخليل بخمسين سنة، وهو من أهل رواية الشعر.

وفي العين عنه نقلان: الأول إنشاد بيت (الخليل، ج 1/ص 183)، والثاني جاء في بعض نسخ العين، عن أبي سعيد الضيرير الآتي عنه (الخليل، (8/193)).

(6) أبو سعيد أحمد بن خالد الضيرير (و 178 - ت 282 هـ)، أي أنه ولد بعد وفاة الخليل بثمان سنين، وقد روى عن تلامذة الخليل، كالأخفش وأبي عبيدة والأصمعي.

وقد كثر النقل عنه في كتاب العين، وتنوع.

ففي بعضها زيادة معنى لم يذكر في العين في قرابة ثلاثين موضعاً (الخليل، 1/ص 199، ص 300، ص 357، ص 358، ص 366، وغيرها).

وقد شرح بيتين الظاهر أن صاحب العين ذكرهما، فاحتيج إلى بيان معناهما، قول الشاعر:

ودقل أجر شوذبي ... صعل من السام ورباني

وقد روى هو البيت رواية مختلفة

صعل من السام وزنبري (الخليل، 1/ص 302)

والبيت الثاني ذكره في (الخليل، 1/ص 145)، كما شرح حديثاً واحداً فقط، وهو: "في الصالحين كل خلف عدوله" (الخليل، 4/ص 266).

وأكثر من الاستدراك على العين، وتنوع في ذلك:

فتارة يزيد لغة على ما في العين: ك(عيق) (الخليل، 1/ص 97).

وتارة ينكر لفظه، وربما يخطئها، ويذكر صوابها ك(عكناء) صوابه (معكنة) (الخليل، 1/ص 203)، و(انزعج وازدعج) صوابهما: (زعج) (الخليل، 1/ص 217)، و(الاسترجاع)، صوابه: (رجع) (الخليل، 1/ص 226).

وأنكر: "تحرى تحزياً" (الخليل، 3/ص 274).

ولم يقتصر تصويبه على المفردات اللغوية، بل حتى الأمثلة والأشعار فرواية العين: "ما في النخط مثلك"، صوابها عنده: "ما في النخط مثله" (الخليل، 4/ص 220)

وصوب بيت العين:

وخضراء في وكرين غرغرت رأسها

إلى (عرعرت) (الخليل، 4/ص 346 - 347).

وقول الشاعر:

نغرف من ذي غينف ونؤزي

إلى: (غيث) (الخليل، 4/ص424)

وأنكر أيضا بعض المعاني الواردة في العين خطأ كقول العين: "وخشبة كزة"، أنكر أن يكون (الكر) في غير الناس (الخليل، 5/ص273).

وقد يثبت شيئا أنكره في العين، كإنكار العين أفراد كلمة (أوزار الحرب)، فلا يقال: (وزر الحرب)، وأثبتها أبو سعيد (الخليل، ج7/ص380 - 381).

وقد يكون عدم ارتضائه لها بالإشارة كقول العين: "ورجل مسعر حرب أي وقاد لها" فعلق عليها بقوله: "موقد لها" (الخليل، 1/ص329)، وكأنه لم يرتض: (وقاد).

وإذا لم يعرف الكلمة بيّن ذلك ك: (العلوض) (الخليل، 1/ص279)، وك(شيه فلان) (الخليل، 6/ص298).

وقد روى أبو سعيد الضرير في العين عن أبي عمر الجرمي (الخليل، 4/ص421)، وأبو عمر الجرمي توفي سنة 225 هـ، وعن ابن الأعرابي كما مر.

7) وقد نقل في العين في سبع مواضع عن أبي سعيد، هكذا بالإطلاق، ويحتمل أن يكون الأصمعي، ويحتمل أن يكون الضرير، وهو الأقرب، ولم تخرج النقول عنه عما جاء عن أبي سعيد الضرير.

فهما إما زيادة مادة لغوية (الخليل، 1/ص98، ص192، ص295، 6/ص27، ص28). وإما استدراك، ك(الغيب) (الخليل، 1/ص109)، ورأى أن (العفاف) تحريف عن (القفاع) (الخليل، 1/ص174).

8) أبو عبدالله، هكذا أطلق، وهو فيما يظهر متأخر، ولا يظهر لي أنه ابن الأعرابي، لأن لهذا عناية بالصرف واضحة جليلة، ولم أهتم إليه، إلا أنه يستخدم اصطلاح البصريين، ككف النون أي حذفها (الخليل، 4/ص297).

وقد ذكر في العين الخلاف في قول امرئ القيس:

لها متنتان خطاتا كما

أكب على ساعديه النمر

فنقل عن بعض النحويين أن في (خطاتا) قولين؛ أحدهما: أنه مثنى حذفت نونه، وأصله (خطاتان)، والثاني: أنه فعل، اتصلت به تاء التأنيث، وألف الاثنين، وأصله (خطتا).

وقد ذكر الزجّاجي هذا الخلاف بين المبرد وثعلب (الزجّاجي، 1403هـ، ص86)، فنسب القول الأول للمبرد، والثاني لثعلب.

وقد شرح أبو عبدالله القول الأول وهو قول المبرد، فزاده إيضاحاً (الخليل، 4/ص297)، وعبارته تدل على أنه شارح لقول بعض النحويين.

ولست أدري هل أبو عبدالله بعد المبرد، وناقل رأيه، أم معاصر له، وافق اجتهاده اجتهاده، أم متقدم عليه؟، والأخير بعيد.

ولم تقتصر النقولات عنه في المسائل الصرفية، بل كان يصوب ما في العين كتصويبه قول الشاعر:

وعصف جار هد جار المعتصر

إلى:

وعص جار هد جاراً فاعتصر (الخليل، 1/ص295 - 296).

وتصويبه (النصيغ) إلى (البضيع) (الخليل، 1/ص306).

والنقل عنه في مواضع من العين (الخليل، 1/ص63، 2/ص10، ص124، ص184، 4/ص402).

وهي ليست كثيرة.

(9) أبو أحمد حمزة بن زرعة، ولم أعرفه، لكنه ينقل عنه مسائل صرفية في مواضع (الخليل، 1/ص50 - 51، ص53، ص196، 3/ص203).

(10) ومما يحسن ذكره هنا، وإن لم يكن فيه نقل، لكن قد يستفاد إضافتها، وهي أنه ذكر موضع بغاث هكذا مصحفة، وذكر أنها على ميل من المدينة، وأن موسى بن جعفر (و 128 - ت 183 هـ) اتخذ موضعاً قريباً منه، وهو معمور بهم (الخليل، 4/ص402)، وفيه من الغرابة التصحيف، ومثله لا يخفى على الخليل، والاعتناء بذكر موضع موسى الكاظم، وهو مدني كأبيه، وليس بصرياً، ولا نيسابورياً.

لكن يزيل هذه الغرابة أن المأمون كتب سنة 202 هـ بولاية العهد لعلي الرضا بن موسى الكاظم (ت 203 هـ)، بمرو من بلاد خراسان (اليعقوبي، 1422هـ، ص141)، وزوّج سنة 215 هـ ابنته

أم الفضل من محمد بن علي الرضا (ت 220 هـ) (الطبري، 1387هـ، (8/623))، فكأن الذاكراً لها من أجل مكانة هؤلاء.

(2) لم يكن النقل عن بعد الخليل خاصاً بالعلماء، بل هناك نقولات عن أعراب جاءوا بعد الخليل، ومن هؤلاء:

(1) شجاع الكلبي، وهو أعرابي يروي عنه علماء اللغة والأعراب، فمن الأعراب عزام (الأزهري، 2001م، 3/169، ابن منظور، 1414هـ، 7/191)، ومن اللغويين: أبو تراب الشعراني (الأزهري، 2001م، 4/126)، وأبو تراب هذا يروي عن الأصمعي وعرام وأبي السميدع والكسائي وأبي عمرو وحترش وخليفة الحصيني وشمس، (الصفدي، 1420هـ، 4/226، 8/273، بغية الوعاة: 1/209)، وعليه فشجاع في طبقة تلامذة الخليل.

وقد تنوعت النقول عنه، وليست بالقليلة ولا الكثيرة، فمن ذلك:

استدراكاته على العين، كعدم معرفته (المجسس)، وعرف (سلخ) بمعناه (الخليل، 1/ص303). ولم يعرف قول العين: (العرف) بالمعنى الذي ذكر في العين، بل بمعنى آخر زيد في العين (الخليل، 2/ص122).

وأكثر إنكار العين أن يقال: (أظلالهن) (الخليل، 2/ص149).

وغير ذلك من المواضع التي كان فيها زيادة فوائد لم تأت في العين (الخليل، 1/ص279، 347، 353، 2/ص134، 137، 149، ص327).

(2) أبي ليلى الأعرابي، وهو ممن سكن نيسابور، ويروي عنه أبو الهيثم الرازي (الأزهري، 2001م، (6/195))، وأبو الهيثم توفي سنة 276 هـ (الأزهري، 2001م، (1/23))، وعليه فأبو ليلى كان صغيراً حين وفاة الخليل أو لم يولد بعد.

والنقل عنه في كتاب العين كثير، وجلها زيادات، (الخليل، 1/ص206، 1/ص223، 1/ص228).

إلا أنها تارة تكون فيها إنشاد أبيات مع شرح معناها (الخليل، 1/ص222، 2/ص59، 106).

وتارة يزيد معنى كلام العين إيضاحاً، فيشرحه وقد يستدل عليه بأبيات (الخليل، 1/ص208، 1/ص219، 232)

وتارة ثالثة يستدرك على ما جاء في العين من لفظ أو معنى (الخليل، 1/ص239، 292). وقد يعرض عليه ما في العين فلا يعرفه، فيبين ذلك (الخليل، 1/ص287). والنقل عنه كثير، فمن ذلك: (الخليل، 1/ص249، 253، 264، 280، 295، 309، 314، 315، 324، 329، 333، 342، 2/ص8، 27، 155، 8/ص379، 386، 394).

والخلاصة: أنك تجد تشابهاً بين طريقة النقول عن أبي سعيد الضرير، والنقول عن أبي ليلى. (3) عرام السلمي، وهو أعراي، قدم نيسابور مع جماعة من الأدباء، بعد أن وليها عبدالله بن طاهر سنة 214 هـ (ياقوت، 1414هـ ج1/ص347) أي بعد وفاة الخليل بـ 44 سنة، وتخرج به وبأمثاله من الأعراب الذي جاءوا نيسابور أبو سعيد الضرير، السابق الذكر، ويروي عنه أيضاً عبدالرحمن الكندي (البكري، 1403هـ، ج2/ص655، ياقوت، 1995م، 93/2)، وأبو تراب إسحاق بن الفرج (الأزهري، 2001م، ج2/ص192، ابن منظور، 1414هـ، ج2/ص97، 189).

وقد أكثر النقل عنه، كصاحبه أبي ليلى، تارة مستدركا أو منكراً، كتصويبه: (الخليل) إلى (الخلوع) (الخليل، 1/ص119)، و(مغس) إلى (مغص) (الخليل، 1/ص136) وتارة مستزيذاً من فوائده (الخليل، 1/ص97، 98، 101، 108، 124)، وتارة ثالثة شارحاً ما في العين من أبيات (الخليل، 2/ص59). وقد تختلف روايته عن رواية العين، فيختلف المعنى من أجل ذلك (الخليل، 1/ص139، 231، 1/ص308).

وربما عرضت عليه المادة فلم يعرفها ك: (العثوج) (الخليل، 1/ص221)، و(الهرنوع)، وعرفه ب(الهرنعة) (الخليل، 2/ص280)

وقد يختلف ضبطه للكلمة عن ضبط العين، كتحريره الحرف الثاني من (سَرَعَان وَوْشَكَان وَعَجَلَان) (الخليل، 1/ص330 - 331).

وقد يروي فيها لغة أخرى كما روى في (الهرمع): (الهملع) (الخليل، 2/ص281).

وقد ينشد أبياتا (الخليل، 1/ص235، ص256، ص282).
وغير ذلك من المواضع الكثيرة جدا، تجدها في (الخليل، 1/ص139، ص145، ص147،
ص189، ص207، ص218، ص259، ص281، ص284، ص286، ص306،
ص312، ص316 – 317، ص321، ص328، ص332، ص337، ص275، ص277،
ص278، ص279، ص282).

والخلاصة: أنك تجد تشابها بين طريقة النقول عن أبي سعيد الضرير وأبي ليلى، والنقول عن
عرام.

(4) زائدة البكري، يروي عنه أبو تراب إسحاق الشعرائي (الأزهري، 2001م، (199/2))،
فهو في طبقة عرام، وهو من الأعراب الذين فيما يظهر توطنوا نيسابور.

والنقل عنه كثير جدا، وتنوعت النقول عنه تنوعها في النقل عن صاحبيه أبي ليلى وعرام.
إما استدراكا وتصويبا (الخليل، 1/ص91، ص93، ص93، ص142، ص175، ص256،
2/ص314، 6/ص140).

وإما أن يأتي بمعان جديدة لم تذكر في العين (الخليل، 1/ص65، ص89)، وقد ينشد عليها
شعرا (الخليل، 1/ص97).

وإذا لم يعرف الكلمة الواردة في العين بيّن ذلك ذاكرا ما يعرفه (الخليل، 1/ص108، ص134).
وقد ينكر ما في العين (الخليل، 6/ص92).

وقد يذكر ما يوافق ما في العين مما سمعه ولم يكن من لغته (الخليل، 1/ص141).
وربما شرح وفسر ما في العين (الخليل، 3/ص60).

والنقل عنه كثير، أكثر من صاحبيه، تنظر في (الخليل، 1/ص97، ص103، ص148،
ص149، ص222، ص257، ص259، ص269، ص270، ص276، ص285،
ص288، ص291، ص298، ص321، ص324، 2/ص334، ص341، ص345 –
346، ص347، 3/ص23، ص36، ص53، ص54، ص55، ص59، ص67، ص71،
ص95، ص96، ص115، 4/ص317، ص350، 6/ص4، ص12، ص23، ص26،
ص27، ص28، ص33، ص34، ص38، ص46، ص89، ص94، ص100، ص105،
ص107، ص111، ص145، ص158، 7/ص195).

والخلاصة: أنك تجد تشابها بين طريقة النقول عن أبي سعيد الضيرير وأبي ليلى وعرام، والنقول عن زائدة البكري.

(5) مبتكر الأعرابي، يروي عنه أبو سعيد الضيرير (الأزهري، 2001م، 88/6)، وأبو تراب (الأزهري، 2001م، 265/9، 232/13)، فهو في طبقة أبي ليلى وعرام وزائدة.

والنقل عنه قليل، فقد ذكر في أربعة مواضع، اثنان منها له تعلق بما جاء على (فعل وافتعل) (الخليل، 1/ص139، ص149) زيادة أو إنكارا، وهذا يدل على أن لها عناية بباب (فعل وافتعل). وزاد بعض المعاني اللغوية (الخليل، 1/ص232، 6/ص143).

(6) القاسم، أعرابي، جاء النقل عنه قليلا، ولم أعرف عنه شيئا، لكن طريقة عرض المادة التي يأتي ذكره فيها كطريقة سابقه، فقد يشرح بيتا (الخليل، 6/ص53)، أو ينكر معنى حديث ذكره صاحب العين (الخليل، 5/ص190)، أو غير ذلك من المواضع (الخليل، 4/ص424، ص192، ص206).

(7) حماس، وهو أيضا من الأعراب، وتنوعت النقول القليلة عنه، فيستدرك حينما كاستدراكه على (العدولية) (الخليل، 2/ص40)، ويشرح حينما آخر بعض أبيات العين (الخليل، 2/ص57). وقد يبين لغته معلقا على ما ذكر في العين، فيقول: "لغتنا:..." (الخليل، 6/ص280)، وينكر ما لا يعرفه (الخليل، 6/ص280).

وغير ذلك من المواضع (الخليل، 1/ص197، ص367، 6/ص216، ص247، ص251، ص284).

(8) ومن هؤلاء الأعراب الذين لم أقف لهم إلا على نقولات قليلة، رجل يدعى موسى، نقل عنه في موضعين متعلقين بالنعم (الخليل، 1/ص284، 2/ص19).

وخلاصة ما سبق:

يظهر مما سبق أن كتاب العين كان يقرأ على بعض العلماء والأعراب، فيُملّون ما يحفظونه من مواد ومعاني، فتدرج هذه الإملاءات تعقبيا على موادها.

حتى أدق ملاحظاتهم فقد لا يعرفون الكلمة ولا ينكرونها، فيدون ذلك (الخليل، 1/ص306)، وفي هذا بيان لطريقة عرض المواد اللغوية على الأعراب، لإقرارها أو إنكارها أو التوقف فيها.

وتراهم قد يتفقون على معنى ما فُيْتُبِت ذلك، كما اتفق أبو ليلى وعرام (الخليل، 1/ص315)، وكما اتفق زائدة وشجاع (الخليل، 1/ص324).

وقد لا يعرفون المعنى المذكور في العين فينبهون إلى ذلك، كما لم يعرف أبو ليلى وعرام (الصناع والصناعة) (الخليل، 1/ص305)، ولا (مستع) (الخليل، 1/ص325).

وقد تختلف رواياتهم، وقد لوحظ ذلك في الخلافات بين أبي ليلى وغيره كعرام، مما يؤكد أن الكتاب كان يقرأ على الأعراب، فتضاف تعليقاتهم، لعلها أولا في حاشية الكتاب، ثم أدرجت في المتن.

انظر مثلا إلى اختلافهم في معنى (عصر) من بيت أبي دؤاد الإيادي:

مسح لا يوراي العيد

ر منه عصر الذهب

قال أبو ليلى: "العصر الملجأ، يقول: هذا العير إن اعتصر بالجل لم ينج من هذا الفرس"، فيخالفه بعضهم، فيقول: "العصر جمع الإعصار، أي الغبار..." (الخليل، 1/ص296)، فهذان شرحان مختلفا المعنى في بيان ذلك البيت.

وقد اختلف زائدة وعرام في: (الغيبية) هل هي بالغين أو بالعين (الخليل، 1/ص93، 4/ص350).

ولما فسر أبو ليلى (شرع)، بأنها "خافضة رؤوسها للشرب": أنكره عرام (الخليل، 1/ص254). ولم يعرف أبو ليلى بعض المفردات، وعرفها عرام (الخليل، 1/ص267، ص267، ص311، ص315).

وقد اختلف أبو ليلى وعرام في معنى (العصف) (الخليل، 1/ص306)، كما اختلفا في سبب تسمية الصبح عطاسا (الخليل، 1/ص319).

وغير ذلك من المواضع (الخليل، 1/ص337، ص344، ص266).

3) الشعراء

لن يذكر الباحث هنا الشعراء المحتج بهم، سواء كان جاهليا أو إسلاميا، بل هذا المبحث مخصص لمن لا يحتج بهم، فمنهم:

(1) أبو دلامة (ت 161 هـ)، وهو من المولدين، وقد ذكر له أبياتا في حكاية مع ابن أبي ليلى القاضي يستشهد بها على أن جمع نبث: نبأث (الخليل، 8/ص 230 - 231).

(2) بشار بن برد (و 95 - ت 167 هـ)، وهو من المولدين، وقد تردد في كتاب العين الاستشهاد بأبيات لبشار (الخليل، 1/ص 236، 5/ص 68، 213)، ومنها قوله:

فقلت له: لا دهل ملقم بعدما

ملا ينفق التبان منه بعاذر

وفي موضع: (ما لكم... نيفق التبان)، وفمعى: (القمل، الكامل): (الجميل)، ومعنى: (لا دهل): (لا تخف)، وهي نبطية (الخليل، 2/ص 96، 4/ص 25)، ففيه كلام نبطي، ليس بعربي، وهو يؤيد عدم الاستشهاد بشعره.

(3) سليمان بن يزيد العدوي ذكر له أبو عبيدة أبياتا (منها: أبو عبيدة، 1381 هـ، (2/124))، وكان أثنى (المجاذب، 1418 هـ، (1/52))، وقال أبو حاتم: أخبرني أبو عبيدة، فسألت عن نسبه، فقال: ليس بعدوي، ولكنه كان نازلا في بني عدي تيم، فنسب إليهم، وهو مولى لبني أمية، قال أبو حاتم في سليمان: ليس بحجة، وهو مؤلّد، وقال غيره: هو حجة في هذا؛ لأنه جود في البيت، ولم يخرج عما قاله الفصحاء، ولا انفرد بشيء شاذ (حاشية «مجاز القرآن» (6/1)).

وأبياته ليست قليلة، (الخليل، 1/ص 71، 298، 2/ص 182، 3/ص 191، 5/ص 82، 6/ص 120، 7/ص 348 - 349).

المبحث الثاني: المسائل النحوية والصرفية:

رأينا في العين أعلاما من تلامذة الخليل، وأعلاما ولدت بعد وفاة الخليل، ومن أجل هذا رأينا في كتاب العين أيضا اضطرابا في المسائل المنقولة، فتجد بعضها كوفيا، وبعضها مخالف لمنقول الثقات عن الخليل.

وأذكر هنا بعض الأمثلة لا كلها:

(1) تصريف الكلام:

يُجْمَعُ الاسم المختوم بالألف جمع مذكر سالم، مثل: مصطقى، ويكون بحذف الألف، واختلفوا في حركة الحرف الذي قبله، هل يفتح أو يضم مع الواو ويكسر مع الياء؟.

فذهب البصريون إلى وجوب إبقاء الفتحة كما هي، وتمت تخطئة الضم والكسر، ومن نص على التخطئة سيبويه، قال: "عيسون وموسون خطأ" (سيبويه، 1988م، (394/3))، وقال السيرافي: "وَبَقِيَ ما قبله على الفتح،...، لا يجوز غير ذلك عند أصحابنا، وهو القياس وكلام العرب" (السيرافي، 2008م، (145/4))، وقصد بقوله: أصحابنا: البصريين؛ لأنه منهم، وقال ابن سيده: "لا يجوز غير ذلك عند جميع النحويين" (ابن سيده، 1417هـ، (183/5))، حتى قال بعض النحويين: "ما ظننت أحداً يقوله، وكنت أتعجب لقول سيبويه: "والضم خطأ" حتى رأيته لبعض الكوفيين" (أبوحيان، 1445هـ، (32/2)).

وذهب الكوفيون إلى جواز الأمرين، أعني الفتح، والضم قبل الواو أو الكسر قبل الياء (ابن ولاد، 1900م، (ص: 153)، الجوهرى، 1407هـ، (955/3)، الرضى، 1395هـ، (371/3)). ونقل ابن مالك عن الكوفيين أنهم يُفَصِّلون: فإن كانت أصلية وجب الفتح، وإن كانت زائدة وجب الضم، وإن كانت أعجمية جاز الأمران (ابن مالك، 1410هـ، (32/2)، أبوحيان، 1418هـ، (579/2)، الشاطبي، 1428هـ، (455/6)).

وذهب الكسائي من الكوفيين، إلى أنَّ الألف إن كانت أصلية وجب الفتح، وإن كانت غير أصلية وجب الضم (الجوهرى، 1407هـ، (955/3)).

هذه هي خلاصة أقوالهم في هذه المسألة، لكننا نجد في العين رأي الكسائي في موضعين؛ قال: "يجمع عيسون بضم السين، والياء ساقطة، وهي زائدة، وكذلك كل ياء زائدة في آخر الاسم تسقط عند واو الجمع، ولم تعقب فتحة" (الخليل، ج2/ص201)، وقال: "العزهاة... وجمعه عزهون، تسقط منه الهاء والألف الممالة، لأنها زائدة، لا تستخلف فتحة، ولو كانت أصلية، مثل ألف مثنى لا تستخلف فتحة، كقولهم: مثنون، وكل ياء مالة مثل ياء عيسى وموسى على فَعْلَى وفُعْلَى فهو مضموم بلا فتحة، تقول: عيسون وموسون، وأعشى ويحيى مفتوحان في الجميع؛ لأنهما على أفعل ويفعل، فيقال: أعشون ويحيون" (الخليل، (307/5)).

(2) هناك اضطراب في ذكر المواد اللغوية، وقد تورّد في غير ما يراه الخليل من الزيادة والأصالة، فمن ذلك:

ذكره عرضي، وعرضنة، في الثلاثي (عرض) (الخليل، (274/1))، وفي الرباعي أيضا (الخليل، (274/1))، على أنه نص على أن النون زائدة، وليست من أصل البناء (الخليل، (274/1))، وقد نص سيبويه على أن النون زائدة (سيبويه، 1988م، (441/3)، (236/4، 320).

وذكر (عرشن) في (عرش) (الخليل، (255/1))، وهذا هو المذهب المعروف عن الخليل، وهو الحكم بأن النون زائدة، وذكرها سيبويه أيضا (سيبويه، 1988م، (320/4))، لكن أدرج في العين في نهاية هذه المفردة قوله: "والعرشن بناء على حدة بوزن فعل" (الخليل، (256/1))، فناقض آخرها أولها؛ إذ هذه رباعية، لا ثلاثية، ومما انفرد به العين أن ذكر قبيل نهاية هذه المفردة: "ويقال: أدخل النون في (عرشن) بدلا من الألف التي أخرجها من (أعرش)" (الخليل، (255/1))، ولم أجد من النحاة من ذكر أن النون عوض عن الهمزة.

وذكر (الضيفن) في الثلاثي (الخليل، (67/7))، والرباعي (الخليل، (46/7))، وكذلك فعل مع (خلبن) (الخليل، (271/4، 339).

لم يذكر (بلنص) (الخليل، (181/7))، و(جندب) (الخليل، (48/1)، (206/6))، و(عنبس) (الخليل، (330/2))، و(عنسل) (الخليل، (330/2))، و(عنصل) (الخليل، (338/2))، و(عنظب) (الخليل، (327/2))، و(فرسن) (الخليل، (343/7)) إلا في الرباعي، وحق هذه كلها أن تجعل في الثلاثي فقط (سيبويه، 1988م، (320/4)).

وقد يذكر الكلمة في موضعين، موضعها الصحيح، وموضع لا تكون فيه، كذكره (الزونك) في (زنك) (الخليل، (323/5))، ثم أعادها في الرباعي (زونك) (الخليل، (429/5))، والواو لا تكون أصلية في مثل هذا البناء عند الصرفيين.

ومن ذلك: أنه ذكر (العنظوان) في (عنظ)، وهو الموافق لسيبويه؛ فإنه ذكر أن وزنه (فعلوان) (سيبويه، 1988م، (262/4))، ويؤيده ذكره (العنفوان) في (عنف) (الخليل، (157/2))، لكن ناقض هذا بقوله في (عنظ): "النون زائدة، وأصل الكلام العين والطاء والواو" (الخليل، ج2/ص87)، ولم يذكره في (عظو)!.

ومن المناقضات إيراده: (مدينة) أي: مملوكة في (مدن)، لكنه قال آخر المادة: (والميم ميم مفعول)، وعليه تكون من (دين)، ولم يوردها فيه! (الخليل، ج8/ص53).

ومن ذلك: التردد، كما فعل مع (حنظل) فذكرها في الرباعي (الخليل، (3/336))، وذكرها في الثلاثي، ثم قال: "ويقال: هي زائدة، ويقال: هي أصلية، والبناء رباعي" (الخليل، ج3/ص197). ومثل هذا كثير، وتجدها غالباً آخر المادة ك(أين، كأين) (الخليل، ج8/ص441).

3) الوزن الصرفي:

من ذلك: وزن (موسى) الآلة التي يخلق بها، مختلف فيه؛ فذهب الكسائي إلى أن وزنه (فُعْلَى) (ابن السكيت، 1987م، (ص254))، فيكون أصله (موس).

وذهب أبو عمرو بن العلاء وسيبويه إلى أنه (مُفْعَل)، وأنَّ أَلْفَه أصليةٌ (سيبويه، 1988م، (3/213)، الجوهري، 1407هـ، (3/980)، (6/2524))، فيكون أصله (وسي)، قال الأموي: (هو مذكر لا غير) (ابن السكيت، 1987م، (ص254)).

ولم يذكر سيبويه إلا هذا القول، وذلك لأنهم ينونها نكرة، ولو كانت مؤنثة لم تنون، ومن أجل هذا قال البطليوسي: "ما قاله الكسائي... غير صحيح" (البطليوسي، 1996م، (2/131)).

بيد أننا نجد في العين: يذكر أن وزنها (فُعْلَى) (الخليل، (2/202))، ويذكرها في (موس)، مع أنه نص على أنها قد تنون! (الخليل، (7/323))، ولم يرد لها ذكر في (وسي).

ومن أوضح المسائل وأشهرها: ما تواتر عن الخليل في كلمة (أشياء) جمع (شيء)، الممنوعة من الصرف بالاتفاق، فقال هو وسيبويه: وزنها (لفعاء)؛ فهمزتها الأولى هي لام الكلمة، ومنعت من الصرف لختمها بألف التانيث، وقال الكسائي: وزنها (أفعال)، ومنعت من الصرف لكثرتها في الكلام فأشبهت (فعلاء)، وقال الفراء: وزنها (أفعاء)، ورأى أن مفردها (شَيْء) على وزن (فيعل)، فخفف ك(ميت)، ثم جمع على (أَشْيَاء)، ثم حذف لام الكلمة تخفيفاً، وقال نحوه الأخفش، إلا أنه جعل مفردها (شَيْء) مخففاً (الأزهري، 2001م، ج11/ص301 - 302، الرضي، 1395هـ، شافية (1/193 - 195)، السمين الحلبي، (4/436)).

ثم تجد في العين يضطرب في ذلك، فيذكر أولاً أن أصل بناء (شيء): (شَيْء) بوزن (فيعل)، وأنها خففت تخفيف (ميت)، وهذا هو رأي الفراء، ثم يقول بعد كلام طويل: "وقال الخليل: (أشياء)

اسم للجميع، كأن أصله (فعلاء): (شيثاء)، فاستثقلت الهمزتان فقلبت الهمزة الأولى إلى أول الكلمة فجعلت (لفعاء) (الخليل، ج 6/ص 295 - 297).

والذي يغلب على الظن أن كلا النصين مقحمان، أقحم قول الفراء أولاً، ثم تُنْبِئُهُ إلى مخالفته لقول الخليل، والإضافتان بعد الليث، فالفراء إن لم يكن في طبقة تلاميذه، فهو في طبقته وهذا بصري، وذاك كوفي.

وقد نبّه على هذا الاضطراب الأزهري فقال: "وأما الليث فإنه حَكَّى عن الخليل غير ما حكاه الثقات من أصحابه عنه، وخطّ فيما حكى، وطوّل تطويلاً دَلَّ على خَيْرَتِهِ، ولذلك أعرضت عنه، ولم أكتبه بعينه" (الأزهري، 2001م، ج 11/ص 301 - 302، الرضي، 1395هـ، شافية 1/193 - 195)، السمين الحلبي، (4/436)).

(4) حروف المعاني:

جاء في العين في تفسير قوله تعالى: {مائة ألف أو يزيدون}، قال: "أي بل يزيدون، ومعناه: ويزيدون، والألف زائدة" (الخليل، ج 8/ص 438)، وهذا تناقض بين، فكون (أو) تغيد معنى (بل)، تختلف عن أدائها معنى الواو، وهنا جمع المعنيين!.

على أن الرأيين كليهما من آراء أهل الكوفة، أما البصريون فلهم فيها ثلاثة أقوال: قول سيبويه: (أو) للتخير، أي: إذا رآهم الرائي يَخْتَرُ في أن يقول: هم مائة ألف، وأن يقول: أو يزيدون، وقال بعض البصريين: للإبهام، وذكر ابن جني أنها للشك، أي: إذا رآهم شك في عدّهم لكثرتهم (ابن الشجري، 1413هـ، (3/77)، ابن الأنباري، 1424هـ، (2/391)).

(5) النقل عن أهل الكوفة:

معلوم أن الخليل شيخ المدرسة البصرية، وبينها وبين المدرسة الكوفية خلاف في المنهج والأحكام، لكننا نرى آراء أهل الكوفة في مواضع من العين.

فمن ذلك: نصه على رأي أهل الكوفة، فحين ذكر في العين: (أناة) في (أني): استدركه بقول بعضهم: "قال أهل الكوفة: إنما هي الوناة، وهو الضعف، ولكنهم همزوا الواو" (الخليل، (8/402)، الأزهري، 2001م، (15/398))، على أن هذا القول هو قول البصريين أيضاً (سيبويه، 1988م، (4/331، 332)).

وإثباته لغات أهل الكوفة في غير موضع (الخليل، (361/5)، (21/8)، (284/8)). ومن ذلك: استخدام مصطلحات أهل الكوفة، كمصطلح (الصرف) في قوله: "ويقال: نصب (سبحان الله) على الصرف" (الخليل، ج 3/ص 151)، وهو مصطلح مشهور في كلام أهل الكوفة (الفراء (34/1، 115، 221)، الخثران، 1411هـ، 105)، وهذه القالة ذكرها بعد قوله: "ونصبه في موضع فعل على معنى تسبيحا لله تريد سبحت تسبيحا لله أي نزهته تنزيها" (الخليل، ج 3/ص 151)، وهو الموافق لقول سيويه تلميذه (سيويه، 1988م، (322/1))، وهذه الزيادات تكون غالبا بعد كلمة (ويقال)، وتذكر تعقيبا على رأي لم يرضه القارئ.

واستخدم مصطلح الصرف أيضا في نصب (بُعْدًا، سُحْقًا، مَرَجَبًا) (الخليل، (52/2)). ومن المصطلحات: ما قاله الأزهرى ثَقُلًا عن غير الليث من النحويون حين ذكر المفعول فيه: "الخليل يُسَمِّيها ظُرُوفًا، والكسائي يُسَمِّيها المَحَالَّ، والفراء يسميها الصِّفَات، والمعنى واحد" (الأزهري، 2001م، ج 14/ص 268)، وعكس أبو حيان بين الكسائي والفراء (أبو حيان، 1445هـ، (256/7))، والمهم أن مصطلح (الصفة) ليس للخليل، لكن في العين مواضع جاءت الصفة بدلا عن الظرف، فمنها: (عند) (الخليل، (43/2))، و(بعد) (الخليل، (52/2))، و(قبل) (الخليل، (166/5))، و(فوق) (الخليل، (224/5))، و(دون) (الخليل، (72/8))، و(أمام) (الخليل، (429/8)).

ويسمى أهل الكوفة حروف الجر: حروف الصفات (شرح المفصل لابن يعيش (85/3)، (454/4)، التذييل والتكميل (115/11))، وقد سماها صفات، فمن ذلك: (إلى) (الخليل، (356/8))، و(على) (الخليل، (246/2))، و(في) (الخليل، (409/8))، وقال في حذف الخبر الجار والمجرور صفة (الخليل، (26/3)).

ومن المصطلحات التي انفرد بها العين: (التأسيس)، ويراد بها أصل الكلمة، وأكثر من استخدامها (الخليل، 110/2، 212/3، 255)، مع أنه يستخدم في العين (أصل البناء) (الخليل، (11/1))، وهي أكثر استخداما من سابقتها.

وكذلك استخدم: (الحرف والصرف والصوت)، وهي خاصة بحروف العلة وإعلااتها، (الخليل، (312/4، 319)، (58/8، 247))، حتى كأنه في بعض المواضع يؤصل باب الإعلال حتى قال آخره: "وكذلك نحو ذلك، فافهم"، وهذه المصطلحات لم أقف عليها في غير هذه المواضع أو من

نقل عنها، وكأنه أراد بالحرف: حرف العلة، وبالصرف: الحركة، وبالصوت: إبدال حرف العلة، ولم أف الآن على كون هذه المصطلحات كوفية أو بصرية.

ومن ذلك: رأيه في {ولات حين مناص}، ذكر العلماء أن الخليل والكسائي وأبو عبيدة وسيبويه والفراء والأخفش كلهم يذهبون إلى قطع تاء (ولات) من (حين)، ويقولون: معناها «وليس»، وكذلك هو في المصاحف قديمها وجديدها (سيبويه، 1988م، (57/1)، معاني القرآن للفراء (398/2)، إيضاح الوقف والابتداء (291/1))، وذهب أبو عبيد إلى أنها (ولا تحين مناص)، وزعم أنه وجد العرب تلحقها بها وبنحوها من الكلمات ك(تحين، تالآن)، واستدل على ذلك بقوله: *العَاطِفُونَ تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفٍ... وَالْمَطْعَمُونَ زَمَانٌ: أَيْنَ الْمَطْعَمِ؟*

وغلّط رواية بعض النحويين: (العاطفونة)، وزعم أنه رأى في مصحف عثمان {ولا تحين} («غريب الحديث - أبو عبيد - ط المصرية» (278/5)، إيضاح الوقف والابتداء (291/1)، الإنصاف (108/1)).

وتجد العين يتناقض في هذه المسألة، فيذكر أولاً ما يوافق المنقول عن الخليل، في (لات)، وقال: "ولولا أن (لات) كتب في القرآن بالتاء: لكان الوقوف عليها بالهاء؛ لأنها هاء التأنيث أثنت بها لا" (الخليل، ج8/ص 369 - 370)، فذكره إياها في المادة، والوقوف على التاء موافق لقول الخليل، لكنه يزيد بعد ذلك ما يناقض هذا، ويوافق أبا عبيد فينقل قرابة ستة أسطر من كلام أبي عبيد بالحرف (الخليل، ج8/ص 369 - 370).

ومن ذلك: قول العرب: (هَلُمَّ)، ذكر سيبويه عن شيخه الخليل أنها من (لم)، وأن الهاء أدخلت عليها، كما أدخلت (ها) على (ذا)؛ قال: "وقول بني تميم: (هلممن) يَقْوِي ذَا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: الممن، فأذهبت ألف الوصل) (سيبويه، 1988م، (332/3))، وقال في موضع آخر عن الخليل: "وزعم أنها (لَمْ) ألحقها هاء التنبيه في اللغتين... والهاء فضلٌ، إِنَّمَا هي (ها) التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف؛ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم"، وهذا مشهور من رأي الخليل فلا حاجة إلى النقل في هذا الباب.

ومع وضوح رأي الخليل في هذه المسألة تجدها في العين جعلت في (هلم) (الخليل، (56/4))، ولا تجد لها ذكرا في (لم) (الخليل، (321/8)).

ومن العجب أن في نسخة النحاس من كتاب العين زيادة: "أصلها: (هل أؤم)؟ أي هل أقصدك؟، ثم كثر استعمالهم إياها، حتى صار المقصود يقوؤها" (النحاس، 1421هـ، ج 2/ص 105 - 106، القرطبي، 1384هـ، (7/129))، وذكرها بالحرف الصاحب بن عباد وهو ينقل كثيرا من العين لكن دون نسبته لها، (الصاحب، 1414هـ، (3/493))، وقال الصُّحاري: "وفي كتاب العين؛ قال: وقال الفراء: (هلم) في الأصل: (هل أؤم)،..." (الصُّحاري، 1420هـ، (4/571))، فهذا مادة الثالثة غير ما سبق، وكان عليه جعلها في (أمم).

فتبين من كل هذا: أن هذه الزيادة منقولة عن الفراء، والفراء لم يأخذ عن الخليل، وهذا القول ليس قولاً للخليل.

وتبين أيضا: أن هناك نسخاً للعين قديمة تختلف في زياداتها من نسخة إلى نسخة، كما مر التنبيه عليه.

ومن ذلك: ما جاء في كتاب العين في تصغير (أم): (أُمِّيَّة)، قال: "والصواب: (أُمِّيْمَة)" وذكر في ذلك كلاما (الخليل، (8/433))، ثم تجد النص بحروفه منسوباً للفراء إلا شيئا يسيرا (الصُّحاري، 1420هـ، (2/145)).

ومثل هذا: أصل (ليس): (لا أيس)، ذكرها في العين في موضعين (ليس، أيس) (الخليل، (7/300، 330))، وهذا رأي الفراء (ابن سيده، 1421هـ، (8/580))، ابن منظور، 1414هـ، (6/212)).

ومن ذلك: ما جاء في كتاب سيبويه فقال: "وسألت الخليل عن قولهم: عَقَلْتُهُ بثنائين وهنائين، لَمْ يَهْمُزُوا؟، فقال: تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ثم يَثْنُوْا عليه" (سيبويه، 1988م، (3/392))، (4/387))، ومعنى ذلك أنه لو كان له مفرد لقليل: عقلته بثنائين؛ لأن الواحد (ثناء) (المبرد، (3/40))، ثم تجده في العين يثبت المفرد (ثناء)، ويحيز الهمز وعدمه (الخليل، (8/244))، حتى قال فيه الأزهري: "أجاز ما لم يجزه النحويون" (الأزهري، 2001م، (15/98))، أي بصريهم وكوفيهم، وهو كما قال الأزهري؛ فإني لم أقف على من وافقه.

ومن ذلك: ما مر التنبيه عليه من أن أكثر ما صح عن الخليل ويكون في العين: يكون في أول المادة، ثم يضاف إليها ما يعارض رأي الخليل، ومرت أمثلة على ذلك، ومنها، قول العين:

"أما (فلان) فيقال في تقديره: (فُعَال)، وتصغيره: فُكَلِين"، وإلى هنا هو الموافق لقول الخليل (سيبويه، 1988م، (452/3))، ثم جاء في آخرها: "وبعضٌ يقول: هو في الأصل: (فعلان) حذف منه واو أو ياء، كما حذفت من الإنسان، وتصغيره في هذا القول: (فُكَلِيَان)، وحجتهم في قولهم: فل بن فل، كقولهم: هي بن بي، وهيان بن بيان" (الخليل، (326/8))، وهذا الرأي فيه إشكالية لا تحفى على من هو في علم الخليل، وذلك أنهم صرفوا (فلانًا)، ولو كانت الألف والنون زائدتين لمنع من الصرف؛ للعلمية والزيادة.

وختاماً:

جاء في كتب التراجم حكاية مهمة تفسر وجود هؤلاء الأعلام في كتاب العين، قال السلامي: حدثني أبو العباس محمد بن أحمد الغضاري، قال: حدثني عمي محمد بن الفضل وكان قد بلغ مائة وعشرين سنة قال: لما قدم عبدالله بن طاهر نيسابور -أي سنة 214 هـ-، وأقدم معه جماعة من فرسان طرسوس وملطية، وجماعة من أدباء الأعراب، منهم: عرام، وأبو العميثل،...، وغيرهم، فتفرس أولاد قواده وغيرهم بأولئك الفرسان، وتأدبوا بأولئك الأعراب، وبهم تخرج أبو سعيد الضير (ياقوت، 1414هـ، ج 1/ص 347).

ولم أقف على تراجم الأعراب المذكورين، إلا أن أبا العميثل عبدالله بن خلد، من الشعراء الرجاز، توفي سنة 240 هـ (الزركلي، 2002م، (85/4)).

وكان أبو سعيد الضير صاحب العراق أبا عبدالله ابن الأعرابي، وأخذ عنه، وبلغ ابن الأعرابي أن أبا سعيد يروي عنه أشياء كثيرة مما يفتي فيه، فقال لبعض من لقيه من الخراسانية: بلغني أن أبا سعيد يروي عني أشياء كثيرة، فلا تقبلوا منه ذلك غير ما يرويه من أشعار العجاج ورؤية؛ فإنه عرض ديوانهما علي، وصححه (ياقوت، 1414هـ، ج 1/ص 348).

وبهذا النص مع سابقه يتبين لنا أن لأبي سعيد الضير أثرا كبيرا في كتاب العين، فعنده تجتمع هذه الأعلام.

والظاهر أن كتاب العين كان يُقرأ بين أيدي هؤلاء الأعراب، وبإشراف من أبي سعيد تلميذهم، فيزيدون، ويصححون، ويستدركون، ويشرحون، فيدرج الكاتب أقوالهم.

والظاهر أن زيادات أبي سعيد الضرير حصلت بين دخول عبدالله بن طاهر سنة 214 هـ، ووفاته محمد بن علي الرضا سنة 220 هـ؛ إذ كان من المحتمل أن تكون له ولاية العهد بعد وفاة أبيه علي الرضا الذي كتب المأمون له بولاية العهد سنة 202 هـ، كما مر.

وأستبعد أن تكون هذه الزيادات مع وجود الليث، فالليث وإن لم يذكر العلماء تاريخ وفاته إلا أن الذين رواوا عنه كتاب العين يروون عن متقدمي الوفاء، ك:

معروف بن حسان (ابن فارس، 1399 هـ، ج 3/198، 340، ابن فارس، 1403 هـ، ص 21) يروي عن الأعمش (ت 148 هـ)، ورأى أبا حنيفة (ت 150 هـ)، وعمر بن ذر (ت 156 هـ) (ابن عبد، 1418 هـ، (30/8))، وأضراهم.

وبندار بن عبد الحميد (ابن فارس، 1418 هـ، ص 48)، وهو ممن يروي عن أبي عبيدة والنضر بن شميل («البلغة» (ص 94)).

والفضل بن العباس بن حمزة الخزاعي يروي عنه سلمة بن الفضل تلميذ الفراء (الأزهري، 2001 م، ج 14/ص 290)، وكل هذا يدل على تقدم وفاة الليث ولعلها قبل 200 هـ. ومما يؤيد ذلك:

أن الأزهري عدّه من المتقدمين (الأزهري، 2001 م، (25/1)).

وأيضاً فإن الليث يروي عن رواية الفرزدق دون واسطة (ابن فارس، 1399 هـ، ج 4/ص 47)، كأبي عبيدة (أبو عبيدة، 1998 م، (713/2))، بينما يروي الأصمعي عن رواية الفرزدق بواسطة رجل (الدولابي، 1421 هـ، (647/2)) أو رجلين (المبرد، 1417 هـ، (103/1))، مما يدل على أنه من أقران أبي عبيدة، وأن الأصمعي أصغر منه.

فما في الكتاب من رواية هؤلاء الأعراب إنما هي زيادة في نسخة الليث، وليست من الليث نفسه.

وليس معنى هذا أن الليث لم يزد في كتاب العين شيئاً، بل معناه: أن الكتاب قد وضعت فيه الأيدي، بالزيادة، ولذا اختلفت نسخه كثيراً.

وذلك أن الليث ذهب بالكتاب إلى خراسان، وأقرأه أمراءها، وخصهم بها، وزاد فيه كعادة علماء ذلك العصر، ثم حصلت الزيادة من غيره، فلا يستغرب أن تجد في العين: (قال غير الخليل) (الخليل، 1/ص 108، ص 138، وغيرها)، أو تجد ذكر الليث نفسه، أو سماعه من الأعراب.

خاتمة:

بان لك من خلال البحث وجود نقولات وآراء كثيرة في كتاب العين لا تصح نسبتها للخليل بن أحمد الفراهيدي، بل ولا إلى تلامذته، فيجب على الباحث التحري والتوثق، فإن كانت المسألة منقولة عنه في غير العين من كتب تلاميذه كسيبويه، أو موافقة له فيما اشتهر عنه من القواعد الصرفية والنحوية: صحت نسبتها إليه، وما انفرد به كتاب العين من مسائل يتوقف في نسبتها للخليل.

والاعتماد على كتاب العين فقط في بيان آراء الخليل النحوية أو نفيها عنه: فيه خلل كبير، ونتائجه غير موثوقة؛ لأن النص قد لا يكون من الخليل، وإنما من وضع من تعاور على كتاب العين من العلماء والأعراب.

كما يوصي الباحث بإعادة تحقيق كتاب العين، شرط أن يُميَّز ما تُوثِّق كونه للخليل، عما توثق كونه لغير الخليل، وعما يحتمل الأمرين.

المراجع

- 1) ابن الأنباري، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عناية: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ-2003م.
- 2) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ)، إصلاح المنطق، حققه: أحمد شاکر وعبد السلام هارون، الناشر دار المعارف بمصر، الطبعة: الرابعة، 1987م؟
- 3) ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة، (ت 542هـ)، أمالي ابن الشجري، حققه: محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1413هـ-1991م.
- 4) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (ت 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، 1900-1994م.

- 5) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، حققه: عبد الحميد هندأوي، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ-2000م.
- 6) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت458هـ)، المخصص، حققه: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ-1996م.
- 7) ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني (ت365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، حقق: عادل عبدالموجود وغيره، الناشر: الكتب العلمية ببيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ-1997م.
- 8) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ت395هـ)، الصحاح في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة: الأولى 1418هـ-1997م.
- 9) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ت395هـ)، حلية الفقهاء، حققه: عبدالله التركي، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع ببيروت، الطبعة: الأولى، 1403هـ-1983م.
- 10) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ت395هـ)، مقاييس اللغة، حقق: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة: 1399هـ - 1979م.
- 11) ابن مالك، محمد بن عبدالله، الطائي الجبالي، (ت672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، حققه: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، 1410هـ-1990م.
- 12) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ)، لسان العرب، الناشر: دار صادر ببيروت، الطبعة: الثالثة، 1414هـ.
- 13) ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري (ت332هـ)، المقصور والممدود، حققه: بولس برونله، الناشر: مطبعة ليدن، 1900م.

- 14) ابن يعيش، يعيش بن علي، أبوالبقاء، موفق الدين الأسدي الموصلبي، المعروف أيضا بابن الصانع (ت 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1422هـ-2001م.
- 15) أبوحيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، حققه: رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1418هـ-1998م.
- 16) أبوحيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه: حسن هنداي، دار القلم بدمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، الطبعة: الأولى، (١٤١٨ - ١٤٤٥ هـ)، (١٩٩٧ - ٢٠٢٤ م).
- 17) أبوعبيد، القاسم بن سلام الهروي (ت 224هـ)، غريب الحديث، حققه: حسين محمد محمد شرف، وراجع عبد السلام هارون، الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1404هـ-1984م.
- 18) أبوعبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصري (ت 209هـ)، شرح نقائض جرير والفرزدق (برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنها)، حققه: محمد إبراهيم حور ووليد محمود خالص، الناشر: المجمع الثقافي، أبوظبي، الإمارات، الطبعة: الثانية، 1998م.
- 19) أبوعبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصري (ت 209هـ)، مجاز القرآن، حققه: محمد فواد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: 1381هـ.
- 20) الأزهري، محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، تهذيب اللغة، حققه: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.
- 21) الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبوبكر (ت 328هـ)، إيضاح الوقف والابتداء، حققه: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام: 1390هـ-1971م.

- (22) البطلّيوسي، عبدالله بن محمد بن السيّد البطلّيوسي (ت 521هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، حققه: مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1996م.
- (23) البكري، عبدالله بن عبدالعزيز الأندلسي أبو عبيد، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، الناشر: عالم الكتب، بيروت، حققه: مصطفى السقا، الطبعة الثالثة: 1403هـ.
- (24) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ)، البيان والتبيين، حققه: عبدالسلام هارون، دار النشر: مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة: السابعة 1418هـ-1988م.
- (25) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، حققه: أحمد عبدالغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة، 1407هـ-1987م.
- (26) الحثران، عبدالله بن حمد، مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1411هـ-1990م.
- (27) الخليل، أبو عبدالرحمن بن أحمد الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، العين، حققه: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- (28) الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد (ت 310هـ)، الكنى والأسماء، حققه: أبوقتيبة محمد الفارابي، الناشر: دار ابن حزم بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ-2000م.
- (29) الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، سير أعلام النبلاء، حققه: مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405هـ-1985م.
- (30) الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت 686هـ)، شرح الكافية لابن الحاجب، حققه: يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قار يونس بليبيا، 1395-1975م.
- (31) الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، حققه: محمد نور الحسن وغيره، تصوير: دار الكتب العلمية بيروت، 1395هـ-1975م.

- 32) الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن البغدادي النهاوندي (ت 337هـ)، مجالس العلماء، حققه: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثانية 1403هـ-1983م.
- 33) الزركلي، خير الدين بن محمود (ت 1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة: 15، 2002م.
- 34) السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف (ت 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، حققه: أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
- 35) سيويو، أبويشر عمرو بن عثمان، الكتاب، حققه: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1988م.
- 36) السيرافي، أبوسعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368هـ)، شرح كتاب سيويو، حققه: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 2008م.
- 37) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية بصيدا.
- 38) الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، حققه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1428هـ، 2007م.
- 39) الصاحب ابن عباد، أبو القاسم إسماعيل الطالقاني، المحيط في اللغة، حققه: محمد حسن آل ياسين، دار النشر: عالم الكتب بيروت، الطبعة: الأولى 1414هـ-1994م.
- 40) الصُّحاري، سَلَمَة بن مُسْلِم العَوْتِي، الإبانة في اللغة العربية، حققه: عبد الكريم خليفة وغيره، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة بمسقط، الطبعة: الأولى، 1420هـ-1999م.

- 41) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي (ت764هـ)، الوافي بالوفيات، حققه: أحمد الأرناؤوط وتركبي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، عام1420هـ، 2000م.
- 42) الطبري، محمد بن جرير الآملي، أبوجعفر (ت310هـ)، تاريخ الطبري، أو تاريخ الرسل والملوك، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار التراث - بيروت، الطبعة: الثانية - 1387 هـ.
- 43) العسكري، الحسن بن عبدالله بن سعيد، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، حققه: عبدالعزيز أحمد، الناشر: مكتبة مصطفى الباي الحلبي، الطبعة: الأولى، 1383هـ-1963م.
- 44) الفراء، أبوزكريا يحيى بن زياد (ت204هـ)، معاني القرآن، حققه: محمد علي نجار وآخرون، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، بمصر.
- 45) الفيروزآبادي، مجد الدين أبوطاهر محمد بن يعقوب (ت817هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1421هـ-2000م.
- 46) القرطبي، أبوعبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، حقق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ-1964م.
- 47) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس (ت285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة 1417هـ-1997م.
- 48) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس (ت285هـ)، المقتضب، حققه: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت.
- 49) النحاس، أبوجعفر أحمد بن محمد المرادي النحوي (ت338هـ)، إعراب القرآن، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ.

- 50) النوي، أبوزكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت676هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، عني بنشره: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، أعاد تصويوه: دار الكتب العلمية، بيروت.
- 51) وفاق طالب محسن الهدايي، جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي النحوية والصرفية من خلال معجم العين، مجلة آداب الكوفة، العدد 58، سنة 2023م.
- 52) ياقوت الحموي، شهاب الدين أبوعبدالله ابن عبدالله الرومي (ت626هـ)، معجم الأدباء، حققه: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414هـ-1993م.
- 53) ياقوت الحموي، شهاب الدين أبوعبدالله ابن عبدالله الرومي (ت626هـ)، معجم البلدان، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995م.
- 54) يعقوبي، أحمد بن إسحاق (تبع 292هـ)، البلدان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ.